

{أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ}؟!

تكذيبٌ لما نُشِرَ على لساني حول الدّيمقراطية العفنة

للأخ المجاهد

أبو أسامة الغريب

حفظه الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم

{أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ}

تكذيبٌ لما نُشِر على لساني حول الدّيمقراطية العفنة

للأخ المجاهد: أبي أسامة الغريب – حفظه الله



1434 هـ – 2013 م

تقديم الشيخ الدكتور عبد الحكيم حسان حفظه الله

الأخ الكريم أبا أسامة، السلام عليكم ورحمة الله، وبعد:

فقد قرأتُ ما كتبتَه في سجنك جزاك الله خيرًا، ووجدته –والحمد لله تعالى– حقًّا وعلى منهج الأنبياء إبراهيم الخليل ونبينا محمد –صلى الله عليه وسلم– وإخوانهم الذين أعلوا راية التوحيد عالية خفاقة، وأسأل الله تعالى أن يجعلنا وإياك ممن يحشرون مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين يوم القيامة كما آمنا بهم واتبعنا منهجهم ودينهم في الدنيا، كما أسأله سبحانه أن يثبتنا وإياك على هذه العقيدة؛ عقيدة التوحيد الصافية، حتى نلقاه سبحانه عليها غير مغيِّرين ولا مبدلين.

ولا تأبه أخي الكريم بتشويشات الأعداء؛ فإن تشويشهم يدل على أنك على الحق بفضل الله تعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله معزِّ الإسلام بنصرِه، ومذلِّ الشّرك بقهرِه، ومصرِّف الأمور بأمره، ومُستدرجِ الكافرين بمكرِه. الذي قدّر الأيّام دولًا بعدله، وجعل العاقبة للمتّقين بفضله.

والصّلاة والسّلام على مَن أعلى الله منار الإسلام بسيفه، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى إلى يوم الدّين أثره. أمّا بعد:

فقد وصلتني أقوالٌ نُسبت إليَّ حول الدّيمقراطيّة الشّركيّة، أرى أنّه من الواجب بيان مخالفتها لأصل هذا الدّين، إحقاقًا للحقّ وأداءً للميثاق الذي أخذه الله علينا.

فنقول وبالله التّوفيق:

ادّعت بعض الجهات أن الدّيمقراطيّة التي أعلنتُ براءتي منها عدّة مراتٍ أثناء المحاكمة، ليست الديمقراطيّة التي تكون على صورتها الحقيقيّة، وإنّما الدّيمقراطيّة "المزوّرة" الّتي تدّعي حريّة الدّيانة والرّأي والصّحافة وتناقض هذا الادّعاء بالكيل بمكيالين!

وأنّ الدّيمقراطيّة "العادلة" الّتي أطالب بها هي الّتي يعيش النّاس كلّهم في ظلّها في سلامٍ ومساواةٍ وعدلٍ بين المسلمين وغيرهم!

وهذا القول كذبٌ عليّ لم أقله في حياتي، وكل من يعرفني أو يعرف دعوتي أو حضر محاكمتي لا يمكن أن يفهم من كلامي شيئًا من هذا!

فنحن ندين لله –عزّ وجلّ– ببطلان هذا القول، بل كثيرًا ما رددنا على تلك الشّبهات والضّلالات أثناء دعوتنا للنّاس، نسأل القبول والثبات.

فبراءتنا من الدّيمقراطيّة العفنة هي براءةٌ من أصولها وفروعها، فالدّيمقراطية على حقيقتها هي حكم وتشريع الشّعب أو الأكثريّة، وهذا شركٌ أكبرٌ مخرجٌ من دين الله –عزّ وجلّ– إذ التّشريع والحكم حقٌّ لله وحده.

يقول تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ}.

روى الترمذيّ عن عديّ بن حاتمٍ –رضي الله عنه– أنّه قال: (يا رسول الله: ما عبدوهم! فقال: بلى إنهم أحلوا لهم الحرام وحرّموا عليهم الحلال فاتبعوهم فتلك عبادتهم إياهم)[1] اهـ.

فالشّعب –أو الأكثريّة– عند الدّيمقراطيّين هو الرّب المشرّع، صاحب الحقّ الوحيد للتّحليل والتّحريم، الذي لا يسأل عما يفعل أو يقرّر! والله سبحانه وتعالى يقول: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ}.

ويقول: {وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا}، ويقول: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ}.

كذلك يقول تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: 121]. قال البغويّ –رحمه الله–: "وذلك أنّ المشركين قالوا: يا محمّد أخبرنا عن الشّاة إذا ماتت، من قتلها؟ فقال: "الله قتلها" قالوا: أفتزعم أن ما قتلت أنت وأصحابك حلال، وما قتله الكلب والصّقر والفهد حلال، وما قتله الله حرام؟! فوقع في أنفس ناسٍ من المسلمين شيءٌ، فأنزل الله هذه الآية: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ} في أكل الميتة {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} أي حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره فقدمتم عليه غيره، فهذا هو الشّرك، كقوله تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ}"[2] اهـ.

---

[1] تفسير ابن كثير [171/2]

[2] التّفسير [2 /127]

وقال القرطبيّ –رحمه الله–: "قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ} أي في تحليل الميتة {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}. فدلّت الآية على أنّ من استحلّ شيئًا ممّا حرّم الله تعالى صار به مشركًا، وقد حرّم الله سبحانه وتعالى الميتة نصًا، فإذا قبل تحليلها من غيره فقد أشرك"[3] اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة –رحمه الله–: "والإنسان متى حلّل الحرام المجمع عليه، أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بدّل الشّرع المجمع عليه، كان كافرًا مرتدًّا باتّفاق الفقهاء"[4] اهـ.

وقال سيد قطب –رحمه الله–: "إنّ الذي يملك حقّ التّحريم والتّحليل هو الله وحده، وليس ذلك لأحدٍ من البشر، لا فرد ولا طبقة ولا أمّة ولا النّاس أجمعين، إلا بسلطان من الله وفق شريعة الله ... والتّحليل والتّحريم –أي الحظر والإباحة– هو الشّريعة.. هو الدّين.. فإذا كان الذي يحلّل هو الله، فالنّاس إذًا في دين الله، وإن كان الذي يحرّم أو يحلّل أحدًا غير الله، فالنّاس إذًا يدينون لهذا الأحد، وهم إذًا في دينه لا في دين الله"[5] اهـ.

وقال تعالى: {كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ} [البقرة: 213].

يقول سيّد قطب –رحمه الله– حول هذه الآية: "إنّ الإسلام يضع الكتاب الذي أنزله الله بالحقّ ليحكم بين النّاس فيما اختلفوا فيه.. يضع هذا الكتاب قاعدةً للحياة البشريّة ... فالنّاس ليسوا هم الحكم في الحقّ والباطل، وليس الذي يقرّره النّاس هو الحقّ، وليس الّذي يقرّره النّاس هو الدّين.

إنّ نظرة الإسلام تقوم ابتداءً على أساس أنّ فعل النّاس لشيءٍ وقولهم لشيءٍ، وإقامة حياتهم على شيءٍ، لاتحيل هذا الشيء حقًّا إذا كان مخالفًا للكتاب ولا تجعله أصلًا من أصول الدّين، ولا تجعله التّفسير الواقعيّ

---

[3]– الجامع [77/7]

[4]– الفتاوى [267/3]

[5]– طريق الدّعوة في ظلال القرآن [179/2].

لهذا الدّين، ولا تبرّره لأن أجيالًا متعاقبةً قامت عليه، ومجرّد الاعتراف بشرعية منهجٍ أو وضعٍ أو حكمٍ من صنع غير الله هو بذاته خروجٌ عن دائرة الإسلام لله، فالإسلام لله هو توحيد الدنيويّة له دون سواه ...

إنّ الله سبحانه وتعالى لا يقبل من الفرد المسلم، ولا من المجتمع المسلم أن يجعل لحياته مناهج متعدّدة المصادر، منهجًا للحياة الشّخصيّة وللشّعائر والعبادات والأخلاق مستمدًّا من كتاب الله، ومنهجًا للمعاملات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والدوليّة مستمدًّا من كتابٍ آخر، أو من أي تفكيرٍ بشريّ على الإطلاق، وإلّا فلا إيمان أصلًا ولا إسلام، ولا إيمان ابتداءً ولا إسلام، لأنّ الذين يفعلون ذلك لم يدخلوا بعد الإيمان ولم يعترفوا بعد بأركان الإسلام وفي أولها شهادة أن لا إله إلا الله التي ينشأ منها أن لا حاكم إلا الله ولا مشرّع إلا الله ...

إنّ هناك في جميع أنحاء الأرض، في جميع الأزمنة والعصور قاعدتين اثنتين لتصوّر الحياة:

قاعدةٌ تفرد الله سبحانه وتعالى بالألوهيّة والرّبوبيّة والقوامة والسّلطان، ومن ثمّ يقوم عليها نظامٌ للحياة يتجرّد فيه البشر من خصائص الألوهيّة والرّبوبيّة والقوامة والسّلطان، ويعترفون بها لله وحده، فيتلقون منه التّصوّر الاعتقاديّ، والقيم الإنسانيّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة، والمناهج الأساسيّة للحياة الواقعيّة، والشرائع والقوانين التي تحكم هذه الحياة، ولا يتلقّونها من أحدٍ سواه، وبذلك يشهدون أنّ لا إله إلا الله.

وقاعدةٌ ترفض ألوهيّة الله سبحانه وربوبيّته وقوامته وسلطانه.. إما في الوجود كلّه –بإنكار وجوده– وإما في شؤون الأرض وحياة النّاس، وفي نظام المجتمع وشرائعه وقوانينه، فتدّعي أن لأحدٍ من البشر، فردًا أو جماعة أو هيئة أو طبقة، أن يزاول –من دون الله أو مع الله– خصائص الألوهيّة والرّبوبيّة والقوامة والسّلطان في حياة النّاس، وبذلك لا يكون النّاس الّذين تقوم حياتهم على هذه القاعدة قد شهدوا أنّ لا إله إلا الله..

هذه قاعدةٌ وتلك قاعدةٌ، وهما لا يلتقيان، لأنّ إحداهما هي الجاهلية والأخرى هي الإسلام، بغضّ النّظر عن الأشكال المختلفة، والأوضاع المتعدّدة والأسماء المتنوّعة التي يطلقها النّاس على جاهليّتهم. يسمّونها حكم الفرد، أو حكم الشّعب، يسمّونها شيوعيّةً أو رأسماليّةً، يسمّونها ديمقراطيّةً أو دكتاتوريّةً، يسمّونها أوتوقراطيّةً أو ثيوقراطيّةً!!

لا عبرة بهذه التّسميات ولا بتلك الأشكال، لأنها جميعا تلتقي في القاعدة الأساسية، قاعدة عبادة البشر للبشر، ورفض ألوهية الله سبحانه وربوبيّته وقوامته وسلطانه متفرّدًا في حياة البشر. فلا عبرة بتغيير الأشكال وتنوع الأسماء، إذا اتّحدت القاعدة التي تقوم عليها الأشكال والأسماء.

إن العبرة في اعتبار أيّ نظامٍ أو عدم اعتباره إسلاميًّا، هو الجهة التي يصدر عنها هذا النّظام، فإن كان صادرًا عن غير الله، فهو جاهليّ والجاهلية هي السّائدة يومذاك.. وهذا هو مفرق الطّريق بين الجاهليّة والإسلام، في كل وضعٍ وفي كلّ نظامٍ، دون دخولٍ في جزئيّات وتفصيلات هذا النّظام"[6] ا.هـ.

ويقول الشّيخ الشّنقيطي في (أضواء البيان) : "الإشراك بالله في حكمه كالإشراك به في عبادته" اهـ.

وقال أيضًا: "يُفهم من هذه الآيات كقوله {وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا} أنّ متّبعي أحكام المشرّعين غير ما شرعه الله أنّهم مشركون بالله...

وبهذه النّصوص السّماويّة التي ذكرنا يظهر غاية الظّهور أنّ الّذين يتّبعون القوانين الوضعيّة الّتي شرعها الشّيطان على ألسنة أوليائه، مخالفةً لما شرعه الله جلّ وعلا على ألسنة رسله، أنّه لا يشكّ في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه من نور الوحي مثلهم"[7] اهـ.

وقال أيضًا –رحمه الله–: "ولما كان الّتشريع وجميع الأحكام، شرعيّة كانت أم كونيّة قدريّة، من خصائص الربوبيّة؛ كان كلّ من اتّبع تشريعًا غير الله قد اتّخذ ذلك المشرّع ربًّا وأشركه مع الله"[8] اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة –رحمه الله–: "والإيجاب والتّحريم ليس إلا لله ورسوله، فمن عاقب على فعلٍ أو تركٍ بغير ما أمر الله ورسوله، وشرع ذلك دينًا، فقد جعل لله ندًّا ولرسوله نظيرًا، بمنزلة المشركين الذين جعلوا

---

[6]– "طريق الدّعوة في ظلال القرآن" و "مقوّمات التّصور الإسلامي"

[7]– أضواء البيان [83/4]

[8]– أضواء البيان [169/7]

لله أندادًا أو بمنزلة المرتدّين الذين آمنوا بمسيلمة الكذّاب، وهو ممن قيل فيه: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى:21]"[9] اهـ.

وأرجو أن لا يحتجّ أحدٌ للباطل لقول شيخ الإسلام ابن تيميّة: "وشرع ذلك دينًا"، يقول شيخنا أبو محمد المقدسيّ –حفظه الله–: "قال تعالى عن يوسف عليه السّلام: {مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ}، ودين الملك حكمه وقانونه وقضاؤه، وقال عن الكافرين: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}"[10] اهـ.

فتكون بذلك الدّيمقراطيّة وغيرها من زبالات الكفر دينًا، {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآَخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}.

هذا بالنّسبة للدّيمقراطيّة الشّركيّة..

أمّا المساواة بين المسلمين وغيرهم في الحقوق فليست من دين الله في شيءٍ..

يقول تعالى: {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ* مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} [القلم: 36/35]..

ويقول سبحانه: {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ} [السجدة: 18]

ويقول عزّ وجلّ: { أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ } [ص: 28]

ويقول جلّ وعلا: {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ} [الحشر: 20].

يقول الشّيخ أبو محمد المقدسيّ –حفظه الله– حول هذه الآيات: "والفعل الواقع في سياق النفيّ يتضمن النكرة فهو في قوة (لا استواء) فيعمّ كلّ أمرٍ من الأمور، إلا ما خصّصه شرع الله تبارك وتعالى".[11]

---

[9] - الرّسالة التّسعينية " ضمن "مجموع الفتاوى

[10] - الكواشف الجليّة في كفر الدّولة السّعوديّة صـ67ـ

[11]- نقلاً عن "تبصير العقلاء بتلبيسات أهل التّجهم والإرجاء" صـ61ـ. انظر "نيل الأوطار للشوكانيّ" باب ما جاء (لا يقتل مسلم بكافر) [14/7]

فمثلًا، المسلم لا يقتل في ديننا بكافر، كما روى ذلك البخاريّ وغيره عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم، ولا يرث الكافر المسلم كما جاء في الحديث المتّفق عليه، والكافر لا يتولى القضاء وإمارة المسلمين، والكافر لا يتزوج بمسلمة.. إلخ تلك الأحكام.

فالمسلم له في ديننا حقوق غير حقوق الكافر، حتى وإن كان معاهدًا أو ذميًّا، وهذا من عدل الله سبحانه وتعالى.

أقول هذه بعض الأدلة على بطلان ما نسب إليّ من ضلال، ومن أراد المزيد فليرجع إلى تصانيف أهل العلم في هذه الأبواب.

وليعلم الناس جميعهم أنّنا على ملة إبراهيم –عليه السّلام–، التي أمرنا الله عزّ وجل باتباعها وجعلها لنا أسوة حسنة، والتي تتضمّن البراءة من المشركين وشركهم ومعاداتهم وبغضهم وهجرهم واجتنابهم والكفر بهم، قال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}.

وقال سبحانه: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآَءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ}.

فلا اجتماع أو التقاء أو اندماج بيننا وبين الكفر وأهله، بل عداوة وبغض وبراءة واجتناب واعتزال، وإن نالنا في سبيل ذلك الأذى والجراح والقتل والسّجن والتّعذيب، نسأل الله الثبات.

يقول تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [التوبة: 71].

ويقول سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}.

وقال جلّ وعلا: {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آَبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ}.

ويقول تبارك وتعالى: {الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ}..

وأخيرًا نقول ما قال شيخنا أبو محمّد المقدسيّ –فكّ الله أسره–: "إنّا إن شاء الله على الدّرب سائرون، لن نبدل، ولن نقيل، ولن نستقيل، لن نتنكب عن الطّريق، طريق التّوحيد والجهاد، ولن يردّنا عنه لا السّجون ولا الجلاد ولا المنون، فوالله ما زادنا السّجن إلا صلابة ويقينًا، وما زادنا سجن وقتل إخواننا وأخواتنا إلا ثباتًا وتصميمًا.

وإن كان أعداء الله يظنّون أنّهم قادرون على أن يطفئوا نور الله ويوهنوا دعوته، فإنّهم والله لواهمون، فالله متمّ نوره ولو كره الكافرون.

وإننا وإخواننا في بقاع الأرض قد رضينا بهذه الطّريق، واخترناها على علمٍ بتكاليفها فبعنا الأنفس والأرواح لبارئها، ونسأله تعالى أن يربح بيعتنا وينصرنا على من عادانا"[12] اهـ

أسأل الله أن يعزّ دينه وأن يجعلنا من الثّابتين على ملّة إبراهيم المخلصين له العبوديّة السّاعين إلى تحكيم شرعه سبحانه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

صلّى الكريم على الكريم محمدٍ ... ما طار طيرٌ في السّماء وسلّما

12- بتصرّفٍ من رسالة "وهل أفسد الدّين إلا الملوك وأحبار سوءٍ ورهبانها"

كتبه المعتزّ بالله تعالى: أبو أسامة الغريب

سجن سيمرنج (Simmering)

فيينا – النمسا،

رقم السّجين : 86023[13]

حرّر مساء يوم الجمعة، 13 ذي الحجّة 1431 هـ

الموافق 11/11/ 2010م



[13] تم الإفراج عن الأخ / أبو أسامة الغريب يوم 2011/9/12 م بعد قضاءه لمحكوميته 4 سنوات، نسأل الله تعالى أن يحفظه ويسدده ويثبته.